



# الإطار القانوني للتعاملات الإلكترونية والثقة

اجتماع خبراء منظم من قبل الأسكوا  
حول حوكمة الإنترنت والأمان السيبراني

إعداد

وسيم الحجار

قاضي، مهندس كمبيوتر وإتصالات، دكتورة في قانون المعلوماتية  
القاضي المشرف على مركز المعلوماتية القانونية في وزارة العدل

# القانون والإقتصاد؟

- نظرة إستراتيجية على الترابطات بين القانون وبين الإقتصاد
- ما هي العلاقة الترابطية بين القواعد القانونية والنشاطات الاقتصادية (التعاملات الإلكترونية)؟ ما هو تأثير الحماية القانونية للنشاطات الاقتصادية على تطورها وإزدهارها؟
- ما هو الرابط بين القانون والحماية القانونية للمستثمرين وللزبائن وبين الإقتصاد الرقمي والإقتصاد ككل؟ (نشأة مفهوم الإقتصاد الرقمي)

# القانون والإقتصاد؟

إن تعزيز الفعالية القانونية للنظام القانوني يؤدي:

- إلى زيادة الثقة من قبل المتعاملين وكذلك الشركات في المعاملات الإلكترونية
- إلى زيادة عدد وحجم هذه المعاملات (أي نوعاً وكماً)
- وبالتالي إلى إزدهار التجارة الإلكترونية

# القانون والإقتصاد؟

- كل مستخدم لجهاز كمبيوتر مرتبط بالشبكة أصبح لاعب محتمل في الإقتصاد وزبون أو سوق محتمل
- الوسائل الإلكترونية تزيل العناصر التفاضلية المرتبطة بالكلفة وكيفية الإتصال بالزبائن والمعلومات المتوافرة لهم وتخلق أسواق جديدة للسلع والخدمات
- العناصر التفاضلية الإقتصادية للتعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية (تخفيض الكلفة التشغيلية، أسواق عالمية، تنافس بين الموردين، خدمة على 24/7، سهولة التسوق من قبل المستهلكين دون الإنتقال..)

# تعزير الفعالية القانونية للنظام القانوني

إن تعزير الفعالية القانونية للنظام القانوني يتم من خلال:

- إقرار قوانين مدروسة
- تسهيل آليات الولوج إلى القضاء عند حصول نزاع
- توفير آليات بديلة لفض النزاعات
- تعزيز التعاون الدولي والإنسجام في القوانين بين الدول

# إقرار قوانين مدروسة

- مبدأ حرية التجارة الإلكترونية مع قيود محددة
- حماية ملائمة للمستهلك أو المتعامل دون إرهاب للتاجر أو المستثمر
- الموازنة بين حماية البيانات الشخصية وبين كيفية استعمالها لأغراض الإستثمار والتعاملات الإلكترونية
- تسهيل آليات التعاقد بالطرق الإلكترونية وتوفير آليات إثباته
- تجريم أفعال الدخول غير المشروع إلى قواعد البيانات وإعاقة عمل نظام معلوماتي ومحو البيانات المعلوماتية أو تعديلها بنية الغش...

# تسهيل آليات الولوج إلى القضاء عند حصول نزاع

- تسريع إجراءات التقاضي (تقديم العرائض على الإنترنت، التبليغات الإلكترونية، مهل الجواب القصيرة، طرق الطعن، التنفيذ...)
- تخفيض الرسوم القضائية
- اعتماد المكننة في العمل القضائي
- إجراءات موجزة سريعة للدعوى ذات القيمة المحدودة

# توفير آليات بديلة لفض النزاعات

- الوساطة الإلكترونية
- التحكيم الإلكتروني
- المراكز المتخصصة
- المحكمة الإلكترونية



# تعزير التعاون الدولي والإنسجام في القوانين بين الدول

- حل إشكاليات التنازع في الإختصاص بين محاكم الدول المختلفة وإشكاليات تنازع قوانينها
- العمل على تأمين الإنسجام في التشريعات مما يسهل التعاملات الإلكترونية العابرة للحدود والإستثمار
- عدم فتح المجال للمحتالين والمجرمين لإستغلال الثغرات التشريعية ولأسيما بين الدول ولخلق "جزر"
- التعاون في الإجراءات القضائية لأسيما في إجراءات التحقيق والإثبات والملاحقة

# أمثلة على الحماية القانونية وأثرها

- واجب الإعلام على عاتق المستهلك غير الممتن
- وواجب الإعلام على عاتق الممتن يخلق علاقة ثقة
- الحصول على وسيلة إثبات للتعاملات الإلكترونية
- يخفف النزاعات والنفقات المتعلقة بها (الإعتراف بالسندات والتواقيع الإلكترونية)
- الضمانات المتعلقة بالتواقيع الإلكترونية وشهادات المصادقة الإلكترونية ومصدرها (العناصر البشرية، التقنيات، الكفالات المصرفية...)

# أمثلة على الحماية القانونية وأثرها

- توفير معلومات حول العارض ومواصفات السلع والخدمات المعروضة وبنود العقد في مجال التجارة الإلكترونية يعطي ثقة للمستهلك في أنشطة التجارة الإلكترونية
- تنظيم معالجة البيانات الشخصية لتسهيل التعاملات والتجارة الإلكترونية (الإستعمالات المشروعة للبيانات الشخصية المجمّعة، البريد غير المستدرج...)
- الموازنة بين العقوبات الرادعة للجرائم المعلوماتية وبين تلك التي ترهق الشركات التجارية (الغرامات، إغلاق الموقع أو حجبها، الجرائم المالية المنظمة...)

# أمثلة على الحماية القانونية وأثرها

- حماية إسم الموقع الإلكتروني والسمعة التجارية (إسم الموقع والعلامة التجارية والإسم التجاري)
- تنظيم عمل مقدمي الخدمات التقنية وإلزامهم بحفظ البيانات التقنية اللازمة للتحقيقات القضائية ولضبط الأدلة الرقمية (معلومات حركة البيانات، معلومات التعريف الشخصية...)
- تنظيم وسائل الدفع الإلكترونية

# الإقتراحات

- تحديث التشريعات لتتلاءم مع تطور الاقتصاد الرقمي
- العمل على وضع حلول تشريعية دولية (معاهدات...)
- تأمين الإنسجام بين التشريعات الوطنية
- تعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي من خلال توعية المستخدمين
- الحياد التقني للتشريعات وإعادة النظر بها بشكل مستمر